



على الصعيد الإجرائي، يوصي المجلس بما يلي:

- « يدعو المجلس إلى توفير بيئة حقيقية للمقاولات المغربية الناشئة تسمح لها بالتطور، وبأن تصبح مقاولة مدرة للربح، ولا سيما بوضع إطار قانوني يأخذ في الاعتبار خصوصيات هذا النوع من المقاولات، وباستعمال الصفقات العمومية كرافعة للتنمية، ووضع إطار ضريبي على شكل قروض للبحث والابتكار، والرفع الملموس من التمويلات المخصصة للمقاولات الناشئة والمقاولات المبتكرة.
- « إعادة التفكير في اعتماد إطار مبسط وواقعي ينظم هذه العلاقة، يكون الهدف الرئيسي منه هو تطوير علاقة رابح-رابح تستفيد منها كل الأطراف وأن يتم التخصيص في هذا التعاقد على العناصر المتعلقة بالملكية الفكرية وإعداد ووضع مسطرة تسمح بحركة العاملين بين الجامعة والمقاولة وأخيرا السماح للمقاولات، التي ترغب في القيام بذلك، بتمويل منح للدكتوراه.
- « العمل على إصلاح شامل للإطار الإداري للجامعة العمومية وإعطاؤها الاستقلالية الفعلية التي تحفز على البحث والابتكار. لذا يتعين تبسيط مسطرة تدبير الأموال الناجمة عن عقود البحث والتطوير، قصد تحسين حركية فرق البحث ورفع قيود التشغيل المرتبطة بالسن والجنسية والتي تعيق توظيف أصحاب المؤهلات المؤكدة.